

دراسة نقدية لبعض الدراسات السابقة في إطار منهجية تحليلها ودراستها

لماهية وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني

*A Critical Study of Previous Studies within the Framework of their Methodology in Analyzing and Studying the Essence and Nature of the Palestinian Political System*نادية إبراهيم أبو زاهر^{*1}Nadia Ibrahim Abu Zaher^{*1}

جامعة الاستقلال، (فلسطين)، nadia.abuzaher@pass.ps

تاريخ النشر: 2025/12/29

تاريخ القبول: 2025/12/19

تاريخ الإرسال: 2025/05/05

Abstract :

The study aims to provide a critical analysis of the concept of the "Palestinian political system." To achieve this objective, the study adopts the analytical method within analytical philosophy and the approach of "conceptual problem analysis." The study finds that some of the literature has discussed the Palestinian political system based on political viewpoints rather than on political systems theory and its analytical approaches. Moreover, the study argues that previous Palestinian studies have addressed the Palestinian political system in terms of its nature and components without relying on the methodological frameworks of comparative political systems.

Keywords: Nature of the Political System, Legislative Authority, Palestine Liberation Organization, Critical Analysis, Oslo Accords.

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تحليل نقدي لمفهوم "النظام السياسي الفلسطيني". ولتحقيق هذا الهدف تبنت الدراسة المنهج التحليلي في الفلسفة التحليلية و"تحليل الإشكالية المفاهيمية". توصلت الدراسة إلى بعض الأدبيات ناقشت النظام السياسي الفلسطيني وفقاً لآراء سياسية وليس استناداً للنظم السياسية واقترباته، إلى أن الإشكالية عالجت الدراسات الفلسطينية السابقة النظام السياسي الفلسطيني من حيث ماهيته ومكوناته دون الاستناد إلى منهجيات علم النظم السياسية المقارنة؟

الكلمات المفتاحية: ماهية النظام السياسي، السلطة التشريعية، منظمة التحرير الفلسطيني، تحليل نقدي، اتفاقيات أوسلو.

* المؤلف المرسل.

1. مقدمة

برز مفهوم "النظام السياسي الفلسطيني" بشكل لافت بعد توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، سرعان ما جذب هذا المفهوم اهتمام العديد من الباحثين، وبعدها جرت محاولات لدراسة التغييرات على هذا المفهوم. مما أدى إلى زيادة الجدل حول ما يعنيه المفهوم وفق آراء معيارية لما ينبغي أن يكون عليه، وليس استناداً إلى علم السياسة. مما نتج عن ذلك إشكالية لمفهوم النظام السياسي الفلسطيني¹، وأصبح هناك فوضى في استخدامه، وهي الإشكالية التي تبحثها هذه الدراسة. وسؤال الدراسة الرئيسي الذي ستجيب عليه هذه الدراسة: كيف عالجت الدراسات الفلسطينية السابقة النظام السياسي الفلسطيني من حيث ماهيته ومكوناته دون الاستناد إلى منهجيات علم النظم السياسية المقارنة؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الإشكالية المحيطة بمفهوم "النظام السياسي الفلسطيني" الناشئة عن استخدامه وتطبيقه، مستندةً إلى علم السياسة. ولتحقيق هذا الهدف، اعتمدت الدراسة المنهج التحليلي المعروف في عدة حقول معرفية، بما في ذلك الفلسفة التحليلية و"تحليل الإشكالية المفاهيمية"، الذي يقوم على تحليل النصوص بدقة في إطار علم السياسة، وخاصة علم النظم السياسية.

يُشكّل "التحليل" أداةً لاستكشاف الإشكاليات المفاهيمية في الأدبيات المتنوعة. تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أنّ النظام السياسي الفلسطيني يمتلك خصوصية بنيوية ووظيفية تميزه عن الأنظمة السياسية السيادية التقليدية؛ إذ يعمل ضمن سياق استثنائي يتمثل في استمرار خضوعه للاحتلال الإسرائيلي وما يفرضه ذلك من قيود على سيادته وصنع قراره. وعلى الرغم من هذا الوضع غير الاعتيادي، يحتفظ النظام السياسي الفلسطيني بخصائص وآليات مشابهة لتلك التي تُدرس في علم السياسة من حيث البنية

المؤسسية، والعلاقات الداخلية، وأنماط السلوك السياسي، وذلك رغم أنه غالباً ما يُعالج خارج إطار النماذج النظرية التقليدية المستخدمة في دراسة الأنظمة السياسية.

يُوصف مفهوم "النظام السياسي الفلسطيني" بالغموض نتيجة الخلاف الواسع حوله، واتساع الجدل داخل علم النظم السياسية بعد تطوره، الذي انعكس بدوره على الجدل المحيط بهذا المفهوم وغموضه، لا سيما مع من يشكك في إمكانية إطلاق تسمية "النظام السياسي" على الحالة الفلسطينية، يتبين من مراجعة الدراسات السابقة أن الباحثين الفلسطينيين تناولوا النظام السياسي الفلسطيني من زوايا متعددة، إلا أن جوهر إسهاماتهم تركز في عدد من المحاور الأساسية. فقد سلّطت بعض الدراسات الضوء على نشأة النظام السياسي الفلسطيني وظروف تشكّله، كما في دراسة جقمان، جورج (2008)³، بينما ركّزت دراسات أخرى على بنيته الداخلية ومراحل تطوره⁴ والعناصر المكوّنة له⁵، مثل دراسة نعيمات، رائد وسليمان بشارات (2016)². كما اهتمت بعض الأعمال بإبراز نوع النظام وصفاته، في حين ركّزت دراسات أخرى على الشروط والمعايير التي تحكم أدائه، كما في دراسة إسماعيل جواد (2007)⁶. وفي المقابل، عالج اتجاه آخر من الباحثين النظام السياسي الفلسطيني من منظور الرؤية السياسية أو المشروع الوطني، كما فعل أبو سيف، عاطف. ربيع (2009)⁷، حيث تم تناول النظام بوصفه امتداداً للمسار الوطني التحرري أكثر من كونه نموذجاً يمكن مقارنته بأدوات علم السياسة المقارنة.

وبالرغم من هذا التنوع، فإن المشترك بين معظم هذه الدراسات هو أنها لم تستند بصورة مباشرة إلى النظريات والمقاربات العلمية التي طوّرت في حقل علم السياسة لدراسة النظم السياسية، سواء المقاربات المؤسسية أو البنيوية-الوظيفية أو نظريات التحليل السياسي المقارن. ويكشف ذلك عن فجوة بحثية مهمة تتمثل في غياب معالجة

نظرية منهجية للنظام السياسي الفلسطيني ضمن إطار علم السياسة، وهي الفجوة التي تسعى هذه الدراسة إلى سدّها عبر توظيف أدوات نظرية واضحة وأطر تحليلية معتمدة.

الدراسات السابقة التي تناولت النظام السياسي الفلسطيني أنّها قدّمت إسهامات مهمة في توصيف هذا النظام ورصد مراحل وتطورات، غير أنّ هذه الأعمال اتسمت بعدد من الإشكالات المنهجية والمعرفية التي حدّت من قدرتها على تقديم فهم شامل ومتكامل. فعلى الرغم من أنّ بعض الدراسات -مثل جقمان، جورج (2008).- نغيرات، رائد وسليمان بشارت (2016).- تناولت نشأة النظام السياسي الفلسطيني وبنيته المؤسسية، إلا أنّ تركيزها انصبّ على البعد الوصفي أكثر من البعد التحليلي، الأمر الذي جعل مقاربتها تميل إلى تقديم سرد تاريخي أو مؤسسي دون تفسير عميق للعوامل التي شكّلت هذا النظام.

كما ركزت دراسات أخرى على نوع النظام السياسي وخصائصه أو على الشروط الحاكمة لأدائه، مثل دراسة إسماعيل جواد (2007)، غير أنّها لم تعتمد على نموذج نظري محدد يقود عملية التحليل، مما يجعل استنتاجاتها أحياناً غير مستندة إلى إطار تحليلي قابل للمقارنة أو التعميم العلمي. وفي الاتجاه ذاته، نجد أنّ الدراسات التي تناولت النظام السياسي الفلسطيني من زاوية المشروع الوطني الفلسطيني أو من منطلقات سياسية، كما في دراسة أبو سيف (2009)، جاءت أقرب إلى التحليل السياسي-الخطابي منها إلى التحليل الأكاديمي المنهجي، إذ ربطت النظام السياسي بالسياق الوطني دون توظيف أدوات علم السياسة الحديثة.

وما يمكن اعتباره الملاحظة النقدية الأبرز هو أنّ غالبية هذه الدراسات لم تعتمد على النظريات والاقترابات العلمية المعاصرة في دراسة النظم السياسية، مثل المقاربات البنوية-الوظيفية، أو نظريات التحليل المؤسسي، أو نموذج المدخلات والمخرجات، أو

التحليل المقارن. وهذا الغياب النظري حدّ من إمكانات تفسير الأداء السياسي الفلسطيني ضمن إطار أوسع يسمح بمقارنته بأنظمة سياسية أخرى أو تحليل خصوصيته بشكل علمي منضبط.

وبالتالي، ورغم أهمية ما قدمته هذه الأعمال من معطيات ومفاهيم، فإنها ظلت مجزأة ومرتبطة بالسياق السياسي أكثر من ارتباطها بالإطار النظري العلمي، مما يبرّر الحاجة إلى دراسة تتجاوز الطابع الوصفي والسياسي نحو تحليل أكاديمي يستند إلى نماذج نظرية راسخة في علم السياسة، وهو ما تسعى هذه الدراسة الحالية إلى تحقيقه.

وبالتالي، برزت حاجة إلى استجلاء هذا الجدل من منظور علم النظم السياسية، وليس من منظور انتماءات حزبية أو آراء سياسية.

تؤمّل هذه الدراسة أن تسهم في تبديد اللبس والغموض المحيطين بـ"النظام السياسي الفلسطيني"، لاستجلاء الجدل حول تعريف النظام السياسي بشكل عام، ومكوناته وأنواعه. ففي حقل علم النظم السياسية، توجد خطوط عامة ومعايير متفق عليها رغم الجدل الواسع حول هذه النظم. ومن شأن هذه الخطوط والمعايير أن تُعين على فهم طبيعة الجدل المثار حول "النظام السياسي الفلسطيني"، استناداً إلى النظريات والاقترابات العلمية المتعارف عليها في علم النظم السياسية المقارنة.

تتبع أهمية هذه الدراسة من بعدين نظريٍّ وعمليٍّ. تتمثّل الأهمية النظرية في تفكيك الإشكالية المحيطة بـ"النظام السياسي الفلسطيني"، وهو نظام خاضع لسيطرة الاحتلال، يتميز بخصوصية تختلف عن الأنظمة السياسية المستقلة، مع احتفاظه بمعالم الأنظمة السياسية الأخرى. فالدراسة تمثّل محاولة لتحليل هذا المفهوم عند تطبيقه واستخدامه، دون الاستناد إلى المناهج العلمية المتعارف عليها في علم السياسة. وعلى الرغم من وجود دراسات عالجت "المفهوم السياسي الفلسطيني" من زوايا متنوعة، إلّا أنّ الغالبية الساحقة

منها تحمل رؤيةً محدّدةً حول ما ينبغي أن يعنيه، وليس استناداً إلى حقل العلوم السياسية. كما يندر وجود دراسات تحاول فهم الإشكالية المفاهيمية الناشئة عن استخداماته. أمّا الأهمية العملية، فتكمن في إفادة طلبة العلوم السياسية، من خلال توجيههم لدراسة حالات ذات خصوصية مثل الحالة الفلسطينية: نظام سياسي خاضعٌ للاحتلال مع وجود سلطة سياسية. ويمكن تشبيه الجدل حول "النظام السياسي الفلسطيني" بكرة الثلج التي تتضخم مع تدحرجها، إذ يزداد الجدل كلما عُولجَ المفهوم دون الاستناد إلى اقترابات علمية منهجية في علم السياسة، مما يبرر الحاجة الماسة لاستجلائه.

2. منهجية تفكيك الأدبيات

استندت هذه الدراسة إلى منهجية علمية اعتمدت تفكيك الأدبيات وتحليلها، مستندة إلى أشهر الأدبيات التي تناولت موضوع النظم السياسية. ولأنها كثيرة، يصعب مراجعتها جميعاً، إلا أنه تم الاعتماد على أهم الأعمال الفكرية الرئيسية في علم النظم السياسية. ورغم صعوبة حصر جميع الأعمال الفكرية الرئيسية في علم النظم، إلا أنه تم الاعتماد على أبرز الأعمال المتعلقة بهذه الدراسة. فلا يمكن فهم الإشكالية في النظام السياسي الفلسطيني، والإشكالية حول مكوناته وعناصره، والإحاطة بالجدل بين الكتاب والباحثين في الأدبيات المختلفة حول النظام السياسي الفلسطيني، دون الاستناد إلى اقتراب تحليل النظم لديفيد إيستون، واضع أشهر اقترابات علم النظم السياسية. ولم يقتصر هذا الاقتراب على علم النظم السياسية، بل استفادت منه علوم أخرى. ويمثل النظام السياسي بالنسبة إليه وحدة التحليل الرئيسية، وهناك عناصر أساسية لمكوناته مثل مدخلات النظام ومخرجاته والتغذية الراجعة. كما حدد وظائف رئيسية لمدخلاته ومخرجاته، واعتبر أن أي تغيير في عناصر النظام يؤثر على بقية العناصر.

ومن الأعمال التأسيسية المهمة في تحليل النظم السياسية، دراسة ديفيد إيستون "An Approach to the Analysis of Political Systems"، وهي مقال علمي نُشر سنة (1957)⁹ في مجلة World Politics، قدّم إيستون في هذه الدراسة مدخلاً نسقياً لتحليل النظام السياسي، عرّفه من خلاله باعتباره نسقاً من التفاعلات التي يتم عبرها التوزيع السلطوي للقيم داخل المجتمع، وحدّد عناصره الأساسية في المدخلات (المطالب والدعم)، والعمليات التحويلية، والمخرجات، إضافة إلى آلية التغذية الراجعة. وأسهم هذا الطرح في إرساء أساس نظري جديد لدراسة النظم السياسية، غير أنه اتسم بطابع تجريدي عام، ولم يراع خصوصية النظم السياسية غير المستقرة أو الواقعة تحت ظروف استثنائية كحالات الاحتلال أو غياب السيادة.

كما تُعد دراسة ديفيد أبتر David Apter المعنونة بـ: Political Change: Collected Essays، وهي كتاب صدر سنة (1974)⁸ عن دار Routledge بلندن، من الدراسات التي طوّرت المدخل النسقي. إذ ميّز أبتر وجود ثلاثة عناصر أساسية للنظام السياسي، تتمثل في: البنية السلطوية، والنسق القيمي، وقدرة النظام على التعبئة والتكيف، مضيفاً بذلك أبعاداً تحليلية جديدة لم تكن حاضرة بشكل واضح لدى إيستون. ورغم أهمية هذا الإسهام في تعميق الفهم النظري لديناميات التغيير السياسي، إلا أن دراسة أبتر بقيت، هي الأخرى، عامة الطابع، ولم تتناول تطبيقات محددة على نظم سياسية ذات خصوصية تاريخية وسياقية مركبة.

وانطلاقاً من هذه الدراسات، يتضح أن الأدبيات الكلاسيكية والمعاصرة ركّزت أساساً على بناء نماذج نظرية عامة لتحليل النظم السياسية، دون تقديم تحديد إجرائي دقيق للنظام السياسي الفلسطيني. ومن هنا، تتمثل إضافة الدراسة الحالية في سعيها إلى توضيف هذه الأطر النظرية، مع تكييفها بما ينسجم مع خصوصية الحالة الفلسطينية، بوصفها

نظاماً سياسياً غير مكتمل السيادة، ومتعدد المرجعيات، ويعمل في ظل الاحتلال والانقسام السياسي، بما يحقق تكاملاً بين البعد النظري والسياق التطبيقي.

أما فيما يتعلق بالأدبيات التي تناولت النظام السياسي الفلسطيني، فهي عديدة أيضاً، ولا يمكن مراجعتها جميعاً. إلا أنه يجدر الإشارة، لدى مراجعة الأدبيات، إلى أن الغالبية العظمى منها استندت إلى كتاب هلال، جميل (1998) بعنوان النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. وقد قدّم هلال، جميل (1998) في هذا الكتاب مكونات الحقل السياسي الوطني وتحولاته والعوامل المؤثرة عليه. ثم تطرّق إلى النظام السياسي الفلسطيني منذ قيام منظمة التحرير وحتى قيام السلطة الفلسطينية. ويستخدم هلال، جميل (1998) مفهوم "الحقل السياسي" الذي نشأت سماته مع قيام منظمة التحرير، فيما يستخدم "النظام السياسي" بعد تشكّل السلطة الفلسطينية¹⁰. ويتضح أن غالبية الرسائل العلمية التي اعتمدت على دراسته لم تستوعب الفرق بينهما عند الاستناد إلى هذا الكتاب.

بسبب صعوبة حصر الأدبيات التي عالجت النظام السياسي الفلسطيني، تمّ الاعتماد بالدرجة الأولى على تفكيك إشكالية هذا النظام في الرسائل العلمية (ماجستير ودكتوراه). ورغم كثرتها وصعوبة حصرها جميعاً، ركّزت الدراسة على تلك التي حاولت دراسة أشكال النظام السياسي لكي يُعرف مدى انطباق النظام البرلماني أو الرئاسي أو المختلط على النظام الفلسطيني¹¹. كما ركّزت على تلك التي درست إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، فتطرّقت إلى مكونات النظام السياسي الفلسطيني وشروطه ونشأته¹²، لفحص هذه الإشكالية ولاستكشاف آفاق التحول الديمقراطي فيه. ومنها الرسائل التي سعت لدراسة تنظيم العلاقة بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني، كأطروحة الدكتوراه بشناق، باسم (2016)¹³؛ تلك التي سعت لمعرفة ما إذا كان الأفضل للنظام السياسي الفلسطيني، في ظل دولة فلسطينية مستقلة، أن يتبنّى النظام الرئاسي أم البرلماني¹⁴.

3. معالجة النظام السياسي الفلسطيني استناداً لأفرع علم السياسة

علم النظم السياسية المقارنة هو أحد أفرع علم السياسة، إلى جانب فروع أخرى مثل النظرية السياسية، والفكر السياسي، والعلاقات الدولية. وفروع علم السياسة التي تهتم بدراسة الشأن السياسي يمكن توضيحها في الرسم البياني التالي (1):

الشكل رقم (1): فروع علم السياسة التي تهتم بدراسة الشأن السياسي



المصدر: من اعداد الباحث

وفي هذا الإطار، يُلاحظ أنّ عدداً من الدراسات التي تناولت النظام السياسي الفلسطيني انطلقت من معالجة نشأته أو تكونه بالرجوع إلى منظمة التحرير الفلسطينية، ومن بينها دراسة حسن أيوب، المعنونة بـ (آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري) وهي دراسة أكاديمية نُوقشت سنة (2006). وقد اعتبرت هذه الدراسة منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني.

غير أنّ الباحث يختلف مع هذه النتيجة الجزئية تحديداً، ذلك أنّ دراسة حسن أيوب انطلقت من منظور العلاقات الدولية، حيث جرى التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها

إحدى المنظمات الدولية التي تأسست خارج الإقليم الفلسطيني، واكتسبت تمثيلاً دولياً قبل قيام كيان سياسي على الأرض. ومن هذا المنطلق، فإن إدراج المنظمة كمرحلة من مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني يظل مرتبطاً بالإطار التحليلي المعتمد في الدراسة، ولا يمكن تعميمه على تحليل النظام السياسي من منظور علم السياسة الداخلية. وبناءً على ذلك، يرى الباحث أن النظام السياسي الفلسطيني، بوصفه نسقاً سياسياً داخلياً، لا يمكن اختزاله في مسار منظمة التحرير الفلسطينية، بل ينبغي التمييز بين منظمة التحرير كفاعل دولي وبين النظام السياسي الفلسطيني كنظام سلطوي وتنظيمي داخلي. ويوضح الشكل (2) موقع النظم السياسية مقارنة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها منظمة دولية، بما يسمح بفهم أدق لطبيعة العلاقة بينهما دون الخلط المفاهيمي بين مستويي التحليل الداخلي والدولي.

الشكل رقم (2): موقع النظم السياسية مقابل منظمة التحرير كمنظمة دولية



المصدر: من اعداد الباحث

4. توضيح للكلمات المكونة لمفهوم النظام السياسي الفلسطيني.

يمكن تقسيم النظام السياسي الفلسطيني إلى ثلاث كلمات (نظام، سياسي، فلسطيني)

وفق ما هو موضح تالياً:

أولاً: النظام

النظام هو مجموعة من العناصر أو المكونات التي تُنظَّم لتحقيق هدفٍ ما¹⁵. والمقصود بالهدف في علم النظم السياسية هو إدارة الشأن العام السياسي¹⁶. فالنظام يسير وفق أسس ومعايير محددة ومنظمة، ولا يسير بشكل عشوائي أو غير منظم. فالنظام في علم النظم السياسية هو مجموعة من العناصر المكونة له، تُنظَّم وفق أسس ومعايير محددة لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وفيما يتعلق بالنظام السياسي الفلسطيني.

ثانياً: السياسي

الكلمة الثانية التي ترافق كلمة النظام هي كلمة سياسي، بشكل عام يتبادر إلى الذهن عند الحديث عن كلمة سياسي في علم النظم السياسية، أنه يتم إدارة الشأن السياسي لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم بشكل سياسي وليس بشكل ثوري. وفي الحالة الفلسطينية يتضح أن كلمة السياسي ارتبطت في أذهان من عالج النظام السياسي الفلسطيني بتوجهات سياسية وآراء حزبية محددة وفقاً لرؤية كل حزب سياسي، وليس انطلاقاً من علم النظم السياسية. فعلى سبيل المثال، يتم الحديث عن نشأة النظام السياسي بربطه بنشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، ويغفل هؤلاء أن منظمة التحرير الفلسطينية والحركات الفلسطينية المكونة لها كانت في الأساس لإدارة العمل الثوري وليس السياسي.

ثالثاً: الفلسطيني

ترافق كلمتي "النظام" و"السياسي" كلمة "الفلسطيني"، التي تدل على الحالة الفلسطينية. ومع ذلك، تخلق كلمة "الفلسطيني" إشكالية ولبساً وعدم وضوح في معناها لدى معالجة النظام السياسي الفلسطيني من قبل الباحثين. فعند الاطلاع على الجدل حول النظام السياسي الفلسطيني، يلاحظ تناول "الفلسطيني" دون تحديد دقيق لمفهومه ضمن السياق. ويتضح أن بعض الدراسات، عند تعريف النظام السياسي الفلسطيني، انطلقت من عناصره الرئيسية أو مراحل نشأته. فعلى سبيل المثال، عرفت دراسة الزغموري، رندا

(2006) النظام السياسي الفلسطيني بأنه: "مجموعة من المؤسسات التي أقامها الشعب الفلسطيني بدءاً من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، مروراً بمؤسسات السلطة الوطنية، وانتهاءً بالمؤسسات في الدولة الفلسطينية المستقلة والمستقبلية". وبذلك، لم يُحدّد هذا التعريف المقصود من كلمة "الفلسطيني"¹⁷.

استجابةً لما سبق، يرى الباحث أنه من الضروري تحديد المقصود بمفهوم النظام السياسي الفلسطيني تحديداً إجرائياً واضحاً، ينطلق من أسس ومعايير محددة، بدل الاكتفاء بنقد تعريفات الدراسات السابقة. وعليه، يُقصد بالنظام السياسي الفلسطيني في هذه الدراسة:

مجل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، والقواعد القانونية والسياسية، وأنماط التفاعل السلطوي، التي تتضمّن عملية اتخاذ القرار السياسي الفلسطيني، وتوزيع السلطة وممارستها، وذلك في إطار واقع سياسي خاص يتسم بغياب السيادة الكاملة، واستمرار الاحتلال، والانقسام السياسي الداخلي، مع تعدد المرجعيات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية.

5. تطور النظم السياسية من المدرسة التقليدية إلى المعاصرة وعلاقته بكيفية

دراسة النظام السياسي الفلسطيني

تطوّر علم النظم السياسية عقب الحرب العالمية الثانية، بعد أن حلّت المدرسة السلوكية (Behavioural School)، أو ما تُسمّى بالمدرسة المعاصرة (Modern School)، محل المدرسة التقليدية (Traditional School)¹⁸. ويمكن توضيح

الفرق بينهما في الجدول (1) التالي:

الجدول رقم (1): مقارنة بين المدرسة التقليدية والمدرسة المعاصرة في دراسة النظم

السياسية المقارنة

الرقم	الفرق من حيث	المدرسة التقليدية	المدرسة السلوكية (المعاصرة)
1.	الوصف والتحليل	التركيز على الوصف دون التحليل	تجاوزت الوصف نحو التحليل
2.	اهتمامها	التركيز على الجوانب القانونية الرسمية في النظام السياسي	اهتمت بالجوانب الرسمية وغير الرسمية في النظام السياسي
3.	الثوابت والمتغيرات	تهتم بالثوابت دون المتغيرات	تهتم بالثوابت والمتغيرات معا
4.	نطاق الدراسة	محدودية نطاق الدراسة إذ اقتصر على دراسة عدد محدود من الدول	شهدت اتساعا شديدا في نطاق الدراسة نتيجة لدخول دول جديدة كأعضاء في المجتمع الدولي شملت المقارنات بين الأنظمة السياسية.
5.	الأدوات المنهجية	عدم الحساسية المنهجية وقصور في الأدوات المنهجية.	لديها حساسية منهجية عالية واهتمام كبير بالأدوات المنهجية.
6.	بناء النظريات والاقتراحات	عدم الاهتمام ببناء النظريات والاقتراحات النظرية لقلة اهتمامها بالتحليل.	اهتمت ببناء النظريات والاقتراحات.
7.	ظهورها	ظهرت قبل الحرب العالمية الثانية	ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على: علي الدين هلال، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرارية والتغير، القاهرة: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

يساعد الجدول السابق على الفهم العلمي لكيفية معالجة النظام السياسي الفلسطيني في الأدبيات المختلفة. فالعديد من رسائل الماجستير التي عالجت مفهوم النظام السياسي الفلسطيني استندت إلى دراسة هلال، جميل (1998)، دون الاستناد إلى أسس علمية. وتالياً، سيتم توضيح أبرز الانتقادات للأدبيات التي عالجت النظام السياسي الفلسطيني، وفقاً للمقارنة بين المدرستين السلوكية والتقليدية في علم السياسة.

1. في تحليل الأدبيات للنظام السياسي الفلسطيني، اكتفت بوصف النظام السياسي الفلسطيني انطلاقاً من آراء سياسية ورؤية حزبية، وليس استناداً إلى أسس علمية

وكانت بذلك أقرب إلى المدرسة التقليدية.

2. لم تعط الأدبيات المختلفة أي اهتمام في مناقشتها للنظام السياسي الفلسطيني لأي من الأدوات المنهجية وأدوات القياس المستخدمة في حقل النظم السياسية. فنقاشها حول النظام السياسي الفلسطيني جاء استناداً لرؤية حزبية فقط ورؤية معيارية لما ينبغي أن يكون عليه الواقع وليس انطلاقاً من القياس أو التحليل. فالأدبيات المختلفة التي درست النظام السياسي الفلسطيني كان لديها قصور في استخدام الأدوات المنهجية وهي تشبه في ذلك المدرسة التقليدية.

3. الأدبيات المختلفة التي عالجت النظام السياسي الفلسطيني لم تتطرق من أي من اقترابات النظم السياسية أو نظرياتها، حتى في الدراسات التي حملت عنوان "النظام السياسي الفلسطيني: مقاربات استراتيجية"¹⁹. وهي بذلك تشبه المدرسة التقليدية في عدم اهتمامها بالنظريات والاقترابات. وقد أدى عدم استخدام هذه الاقترابات في الأدبيات إلى اتساع الجدول حول النظام السياسي الفلسطيني، للأسباب التالية:

1. لم تطرح الأدبيات الفلسطينية أسئلة بحثية محددة حول النظام السياسي الفلسطيني للإجابة عليها. فكان النقاش يدور حول كل شيء دون تحديد هذه الأسئلة، مما فتح المجال لاتساع الجدول.

2. لم تحدد الأدبيات الفلسطينية المفاهيم المستخدمة في دراسة النظام السياسي الفلسطيني بشكل واضح خالٍ من اللبس، فأدى ذلك إلى تفسير كل باحث لها حسب آرائه السياسية. فمثلاً، عند عدم تحديد المقصود بـ "النظام السياسي الفلسطيني" - سواء داخل الأراضي المحتلة عام 1967 أو 1948 أو خارج فلسطين - فإن ذلك يفتح المجال لاتساع النقاش حيث يضع كل فهمه الخاص. لذا، ينبغي عند دراسة النظام السياسي الفلسطيني تحديد إطار مفاهيمي (Conceptual Framework)، يُحدد استناداً إلى الاقتراب المختار لدراسة أي

مجال من مجالاته؛ فكل اقتراب له إطاره المفاهيمي المحدد المستند إلى مفهوم محوري عام (Key Concept). فعلى سبيل المثال، إذا تم اختيار اقتراب تحليل النظم لدراسة النظام السياسي الفلسطيني، فالمفهوم المحوري هو "النظام السياسي"، وبقية الإطار تشمل مدخلات النظام، ومخرجاته، والتغذية الراجعة.

3. من أبرز العوامل التي أدت إلى التحول من المدرسة التقليدية إلى المدرسة المعاصرة: انتهاء الظاهرة الاستعمارية وبروز دول حديثة العهد بالاستقلال، مما برز الحاجة لدراسة أنظمتها السياسية. حيث أرادت أمريكا حينها معرفة ما إذا كانت تلك الدول ستتبنى نموذج النظام الرأسمالي الغربي أم الاشتراكي، فأوفدت علماء سياسة أبرزهم غابرييل ألmond، ديفيد إيستون، وسيدني فيربا. أما فلسطين، فلم تحصل على استقلالها وبالتالي كانت خارج نطاق الدول التي تمت دراسة أنظمتها. إذ لم يدرس علم النظم السياسية أنظمة سياسية لحالات لا تزال تحت الاحتلال²⁰، مثل الحالة الفلسطينية، حيث يظل النظام السياسي فيها خاضعاً للاحتلال. وانعكس ذلك على التخبّط الواضح في معالجة الأدبيات الفلسطينية للنظام السياسي الفلسطيني، لا سيما في الدراسات التي بحثت أسباب الهبات الجماهيرية (Palestinian popular uprisings) التي تخللت تطوره. فكانت تلك الأدبيات أقرب إلى المدرسة التقليدية للاقتصار على وصف النظام الفلسطيني دون تحليله، ولعدم مقارنته بغيره من الأنظمة لصعوبة إيجاد حالة مشابهة²¹.

6. إشكالية الدراسة

1.6 وجهات النظر حول النظام السياسي الفلسطيني:

1.1.6. وجهة النظر التي ترى أن النظام السياسي الفلسطيني نشأ مع حكومة عموم فلسطين عام 1948:

ترى وجهة نظر ضمن الدراسات التي عالجت النظام السياسي الفلسطيني²². أن حكومة عموم فلسطين، التي شكّلت برئاسة أحمد حلمي في قطاع غزة عام 1948، شكّلت نواة النظام السياسي الفلسطيني. وأما المبررات التي قدّمتها هذه الوجهة لما توصلت إليه بشأن حكومة عموم فلسطين:

1. تصدّت للمشروع الأردني بضم الضفة الغربية والأجزاء المتبقية من فلسطين التاريخية إلى شرق الأردن.
2. حاولت تنظيم أمور قطاع غزة بالتعاون مع الإدارة العسكرية المصرية، التي لم تكن راغبة بضم القطاع إلى مصر.
3. حافظت على كيانية النظام السياسي الفلسطيني ووجوده، من خلال المحافظة على الأجزاء المتبقية من الدولة الفلسطينية بعد خروج الانتداب البريطاني واحتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية.
4. صاغت دستوراً مؤقتاً لتنظيم العمل السياسي والعسكري.
5. شكّلت سابقة في النظام السياسي الفلسطيني، لكونها أول إدارة فلسطينية تنظّم أمور الفلسطينيين من داخل الأراضي الفلسطينية.

2.1.6. وجهة النظر التي ترى أن النظام السياسي الفلسطيني نشأ مع نشأة منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964:

وتعتبر وجهة نظر أخرى أن النظام السياسي الفلسطيني نشأ في الستينيات، حيث يرى خليل الشقاقي أنه تكون من تشكيلات ومؤسسات وتنظيمات سياسية وعسكرية، وجمعيات واتحادات شعبية وجماهيرية، معتمداً منظمة التحرير كمركز لهذا النظام الذي اكتسب شرعيته من الإجماع على الأهداف والوسائل²³.

وتدافع وجهة النظر التي ترى أن النظام السياسي الفلسطيني تشكل عقب تأسيس منظمة التحرير عام 1964 عن رؤيتها من خلال التالي:

1. شكل عام 1964 نقطة تحول في تاريخ فلسطين، من الناحيتين السياسية والعسكرية؛

حيث انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في القدس، معلناً قيام منظمة التحرير

الفلسطينية برئاسة أحمد الشقيري، عقب قرار صادر عن القمة العربية في القاهرة.

وقد أظهر هذا التحول إشكالية لدى الفلسطينيين حول أيهما أكثر أهمية: التحرر

الوطني، أم بناء مؤسسات منظمة التحرير على أسس ديمقراطية لإبراز النظام

السياسي الفلسطيني²⁴.

2. شكلت منظمة التحرير الفلسطينية مرجعية سياسية ووطنية، خاصة بعد انهيار الحركة

الوطنية الفلسطينية في أعقاب هزيمة 1948، لتكون جسماً جامعاً للفلسطينيين في كل

أماكن تواجدهم.

3. شكلت منظمة التحرير نقطة انطلاق لتشكيل مشروع سلطة مركزية فلسطينية، نتيجة

إجماع الشعب الفلسطيني بكافة فئاته حول هدف أساسي هو تحرير فلسطين - على

اعتبار الكفاح المسلح الطريق الوحيد لذلك - وأسست لنظام سياسي قائم على

المؤسسات والضوابط القانونية التي تحكم العلاقات بين عمل مؤسساتها المختلفة.

3.1.6. وجهة النظر التي ترى أن النظام السياسي الفلسطيني نشأ وتطور عبر عدة مراحل:

من خلال الأدبيات، يلاحظ أن الدراسات التي لم تقرر بعد ما إذا كان النظام السياسي الفلسطيني قد نشأ بعد 1948 أو 1964، وسّعت الجدل حول نشأته بفرض أنه نشأ بالفعل لكنه تطور عبر مراحل متعددة. ورغم اتفاق هذه الواجهة على تطور النظام عبر مراحل، إلا أنها اختلفت حول تحديد تلك المراحل. ويمكن توضيح عدم اتفاق الباحثين حول مراحل تطور النظام السياسي الفلسطيني كالتالي:

وجهة نظر تعتبر نشوء النظام في مرحلة مبكرة تمثلها النكبة الفلسطينية، وأنه شهد تطوراً عبر محطات مفصلية (تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، الانتفاضة، وقيام السلطة)²⁵.

وجهة نظر ترى أن النظام السياسي الفلسطيني مرّ منذ عام 1964 بثلاث مراحل: الأولى ولادة منظمة التحرير وصعود الفصائل؛ الثانية تشكيل السلطة الفلسطينية²⁶؛ والثالثة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006.

وجهة نظر تعتبر أن النظام نشأ عبر ثلاث مراحل: الأولى تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية؛ الثانية تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994؛ والثالثة بعد الانقسام عقب الانتخابات عام 2006، وهي من أهم وأخطر المراحل²⁷.

4.1.6. وجهة النظر التي ترى أن النظام السياسي الفلسطيني نشأ عقب اتفاقيات أوسلو:

تذهب هذه الواجهة إلى أن اتفاقيات أوسلو شكّلت الحدث المفصلي الذي أفرز النظام السياسي الفلسطيني الحديث، معتبرة أن ما كان قائماً قبلها لم يتجاوز إطار حركة تحرر وطني تقودها منظمة التحرير خارج الأرض المحتلة، من دون وجود مؤسسات حكم فعلي داخل فلسطين. ووفقاً لهذا التصور، فإن إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1994. بموجب

الاتفاق مثل النقلة الأكثر تأثيراً في المسار السياسي الفلسطيني²⁸، إذ وفر للقيادة الفلسطينية إطاراً مؤسسياً لممارسة وظائف تشريعية وتنفيذية وأمنية داخل أراضٍ محددة، وهو ما اعتُبر تحولاً بنوياً من مشروع التحرير إلى مشروع بناء السلطة. ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن شرعية النظام الجديد ليست ذاتية أو نابعة من الإرادة الشعبية وحدها، بل مستمدة من منظمة التحرير الفلسطينية التي أسست السلطة بقرار رسمي من مجلسها المركزي، ومن الاتفاق التعاقدي مع إسرائيل الذي حدّد صلاحياتها وهيكلها. وهنا يبرز التحليل بأن أوصلو لم تنشئ مؤسسات فقط، بل أعادت صياغة العلاقات الداخلية الفلسطينية عبر إدخال قواعد جديدة للحكم، مثل الفصل النسبي بين السلطات، وإجراء الانتخابات، وتأسيس بنى إدارية تخضع لرقابة مالية وقانونية جزئية. ومع ذلك، يشير بعض المحللين إلى أن هذه النشأة ارتبطت بقيود سياسية وأمنية فرضها الاحتلال، ما جعل النظام السياسي الفلسطيني يحمل في داخله تناقضاً بنوياً: فهو من جهة يمتلك مؤسسات تشبه مؤسسات الدول، ومن جهة أخرى يعمل ضمن سياق احتلال يحدّ من سيادته وفعاليته. وبذلك، تتأسس هذه الرؤية على فكرة أن أوصلو لم تكن مجرد اتفاق سياسي، بل كانت لحظة تأسيسية لإعادة تشكيل بنية النظام السياسي الفلسطيني وطبيعته ووظائفه وحدود دوره.

2.6. إشكالية مفاهيمية حول معنى النظام السياسي الفلسطيني:

يوجد إشكالية مفاهيمية حول المقصود بمفهوم "النظام السياسي الفلسطيني"، نجمت عنها الخلط بينه وبين "النظام الدستوري الفلسطيني". وفي هذا الشأن، لم تستند الأدبيات إلى علم السياسة في تعريفه؛ إذ حدّدت التعريفات المختلفة للنظام السياسي معينين: ضيق (التقليدي) وواسع (الحديث). وفيما يلي توضيحهما:

3.6. المعنى الضيق أو التقليدي لمفهوم النظم السياسية:

في هذا الصدد، ذهب جورج بيردو إلى القول بأن النظام السياسي هو كيفية ممارسة السلطة في الدولة. وعلى هذا الأساس، يُقصد بالنظام السياسي لأي بلد، وفق المعنى الضيق والتقليدي، نظام الحكم فيه. وتبعاً لذلك، هناك ترادف بين تعبير "النظم السياسية" و"القانون الدستوري"²⁹.

نجم عن الترادف بين "النظم السياسية" و"القانون الدستوري" لدى الأدبيات الفلسطينية إشكالية عدم التمييز بين النظام السياسي الفلسطيني والنظام الدستوري الفلسطيني. فقد لوحظ خلط بينهما في معظم الدراسات؛ إذ ينطلق الباحثون من المدرسة التقليدية التي درست النظم عبر الدساتير، بينما انتقدت المدرسة السلوكية ذلك التركيز، مميزة بين النظام الدستوري (الشق القانوني فقط) والنظام السياسي (الأوسع). وفي معالجة النظام الفلسطيني، يقتصر النقاش غالباً على الناحية القانونية: تارةً ميثاق منظمة التحرير، تارةً الميثاق الفلسطيني، وتارةً القانون الأساسي. وقلة من الدراسات ميزت بين المعنى الضيق (الدستوري: شكل الحكم والنصوص القانونية) والواسع (يشمل الأحزاب، مجموعات الضغط، المجتمع المدني، والمواطنين)، كدراسة جقمان، جورج (2013)³⁰. إضافة لذلك، هناك إشكالية عدم التمييز بين النظام السياسي الفلسطيني (من زاوية علم النظم المقارن) والقضية الفلسطينية، كما في دراسة حسن أيوب (2006).

4.6. المعنى الواسع لمفهوم النظم السياسية وفق النهجية الألمانية:

المعنى الواسع لمفهوم النظم السياسية يعني دراسة مختلف أنظمة الحكم في الدول المعاصرة، ليس فقط من خلال القواعد الوضعية المطبقة، بل يشمل معنى أعم وأشمل من المعنى الضيق. فإذا كان القانون الدستوري يركز على نظام الحكم القائم في دولة ما عبر قواعد نظرية مجردة، ويهتم بدراسة الجوانب الهيكلية والشكلية للحكومة، فإن النظام

السياسي بالمعنى الواسع ينظر إلى نظام الحكم والظروف الفلسفية والواقعية المحيطة به، أي "ما وراء الشكل".

7. إشكالية مكونات النظام السياسي استناداً لعلم النظم السياسية

يُلاحظ وجود إشكالية في مكونات النظام السياسي الفلسطيني نابعة عن عدم الاستناد إلى علم النظم السياسية. وتلاحظ هذه الإشكالية لدى الأدبيات المختلفة نتيجة عدم التمييز بين مكونات النظام، سواء مدخلاته أم مخرجاته. فقد ميز كل من جابريل الموند وغونتر باول³⁴ بين ثلاث وظائف رئيسية على مستوى المخرجات، وتابعا تحديد مكونات النظام استناداً إلى المكون الرئيسي في نموذج إيستون، وهو العنصر الثاني (السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية). وذلك عندما حدّد وظائف مخرجات النظام كالتالي:

1. وظيفة صنع القواعد: Rule-making وضع السياسات واتخاذ القرارات، ويتم ذلك أساساً من خلال السلطة التشريعية.

2. وظيفة تنفيذ القواعد: Rule-application تطبيق القواعد والقرارات، ويتم ذلك بواسطة السلطة التنفيذية والجهاز الإداري.

3. وظيفة التقاضي حول القواعد: Rule-adjudication إصدار الأحكام القضائية الملزمة في حال التنازع حول القواعد.

أما جابريل الموند، فيرى أن النظام السياسي لأي دولة يتكوّن من أربعة عناصر رئيسية، يمكن تلخيصها بالتالي.

1. المواطنون والمجموعات الاجتماعية: تبحث عن تحقيق رغباتها السياسية، خاصة الأمن والسلام والحرية.

2. هيئات صنع القرارات: مجموعة قوانين تحكم هذه الهيئات وتنظّم اتخاذ القرارات.

3. القرارات التوزيعية: قرارات ذات تأثير قوي تقوم بتوزيع الموارد الاقتصادية وتقنين القيم الاجتماعية والسياسية.

4. التفاعلات والأدوار: نموزعة بين المدخلات (Inputs) اوالمخرجات (Outputs).

في حين يعتقد ديفيد أبتر (David Apter) وجود ثلاثة عناصر أساسية للنظام السياسي، هي: التدرج الاجتماعي، الحكومة، والجماعات السياسية.

وإذا درسنا كيفية معالجة مكونات النظام السياسي الفلسطيني، فيلاحظ إشكالية حقيقية؛ إذ تخلط دراسة مصلح وسرور بين مكوناته، فتارةً تعتبر منظمة التحرير النظام نفسه، وتارةً أحد مكوناته³². كما اعتبرت دراسة أيوب، حسن (2006). أن المنظمة هي المركز السياسي للنظام السياسي الفلسطيني.

وهذا يدل على عدم فهم أيوب، حسن (2006). لمركز النظام وفق نموذج ديفيد إيستون، إذ يفترض ألا يتغير مركز النظام. لكن بحسب دراسة أيوب، حسن (2006) يتغير، إذ كان المنظمة مركزه سابقاً. ترى دراسة أبراش، إبراهيم (2004). أن مكونات النظام السياسي في الحالة الفلسطينية تتمثل في: قيادة سياسية، مؤسسات سياسية شرعية، هدف محل توافق وطني، واستراتيجية عمل وطنية³³. ويتضح أن دراسة أبراش، إبراهيم (2004). لم تعتمد أيًا من منظري النظم أو اقتراباتها. فيما ميّزت دراسات أخرى بين المفهوم الضيق (شكل الحكم والنصوص الدستورية، مكوناته: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية) والواسع للنظام السياسي، (كدراسة جقمان، جورج (2008). فالمفهوم الواسع يشمل مؤسسات ولاعبين خارج الحكومة مثل الأحزاب السياسية، مجموعات الضغط، المجتمع المدني، والمواطنين.

8. خاتمة

خلصت الدراسة إلى خصوصية النظام السياسي الفلسطيني بوصفه نظاماً غير سيادي وخاضعاً للاحتلال، مع وجود انقسام سياسي أفرز سلطات مزدوجة في غزة والضفة الغربية، غير أنّ هذا الطرح لم يُعالج داخل الدراسة بشكل منهجي. كما أشارت الخاتمة إلى إشكالية مفاهيمية ناجمة عن معالجة النظام السياسي الفلسطيني من منظور العلاقات الدولية، ولا سيما اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية مرحلة من مراحل تطور النظام أو أحد مكوناته، وهو ما يخلق لبساً مفاهيمياً، باعتبارها منظمة دولية تأسست خارج فلسطين.

توصيات الدراسة:

استناداً لنتائج الدراسة توصي هذه الدراسة بما يلي:

1. أن يهتم الباحثون بدراسة علاقة الأنظمة السياسية الخاضعة تحت الاحتلال كالحالة الفلسطينية والتي تحمل بعض معالم النظم السياسية في الدول ذات السيادة. بالعلوم السياسية ونظرياتها واقتراباتها، لأنها قد تشكل تحدٍ لها.
2. أن يتم الاستناد عند دراسة النظام السياسي الفلسطيني إلى أدوات قياسية ومفاهيمية مرتبطة باقترابات النظم السياسية.
3. أن يهتم الباحثون بدراسة إشكاليات أخرى متعلقة بكيفية معالجة الأدبيات المختلفة للنظام السياسي الفلسطيني لم يتم تناولها في هذه الدراسة.

9. الهوامش والمراجع

¹ نادية أبو زاهر، 2013، متغيرات النظام السياسي الفلسطيني، مجلة شؤون الشرق الأوسط، 146(23)، 145-166.

² نعيمات، رائد وسليمان بشارت، 2016، النظام السياسي الفلسطيني إشكاليات الإصلاح وآليات التفعيل: بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

³ جورج جقمان، 2008 النظام السياسي الفلسطيني ومستقبل القضية: الحاجة إلى إنقلاب في الفكر، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 73، 51-55

⁴ سامر بني عودة، 2017، تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية (2016-2007)، رسالة ماجستير، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

⁵ باسم بشناق، 2016، البنية الدستورية للسلطين التشريعية والتنفيذية في النظام السياسي الفلسطيني في أعقاب اتفاقية أوسلو لعام 1993، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية،

⁶ إسماعيل جواد، 2017، "دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا"، رسالة ماجستير، برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين،

⁷ عاطف أبو سيف، ربيع 2009، النظام السياسي الفلسطيني: الحاجة للتغيير، مجلة سياسات، ع، (8)، 9-28،
⁸Eston, David, Apr, 1957a, An Approach to the Analysis of Political Systems, World Politics, 9 (3). 383-400.

⁹David Apter. 1974. Political Change: Collected Essays. London: Routledge.

¹⁰هلال، جميل. 1998. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية. رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

¹¹ عيسى، محمد. 2012. موقع النظام السياسي الفلسطيني من النظم النيابية في العالم. رسالة ماجستير. برنامج القانون العام. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين.

¹² أيوب حسن، 2006، آفاق التحول الديمقراطي في النظام السياسي الفلسطيني: إشكالية العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية (1993-2003) كعامل محوري. رسالة ماجستير. برنامج التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

¹³ باسم بشناق، 2016، مرجع سابق، ص 2

¹⁴ رندا الزغموري، 2010، النظام السياسي الفلسطيني في ظل دولة فلسطينية مستقلة رئاسي أم برلماني؟ رسالة ماجستير، جامعة القدس.

¹⁵Futrell, Robert et al. 2002. Quality Software Project Management. USA: Prentice Hall PTR.

¹⁶Steinvorth, Ulrich. 2021. A Plea for Naturalistic Metaphysics: Why Analytic Metaphysics is Not Enough. Switzerland: Springer Nature Switzerland AG.

¹⁷ رندا الزغموري، 2010، مرجع سابق، ص 5.

¹⁸ جابر عوض، د. ت. النظم السياسية المقارنة: النظرية والتطبيق. القاهرة: العشري.

¹⁹عاصم، خليل، ورشاد توام، 2014، فلسطين بين دستور الدولة والحاجة إلى ميثاق وطني: مقاربات إستراتيجية في النظام السياسي الفلسطيني. البيرة: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية (مسارات).

²⁰ Abu Zaher, 2022a, The Implications of Dissolving the Palestinian Authority Option on the Palestinian National Project Based on the Two state Solution. *Baltic Journal of Law & Politics*. 15(3): 1035-1051. DOI: 10.2478/bjlp-2022-002074.

²¹ Abu Zaher, 2022b, Palestinian's popular rampage and Israeli security. *Journal of Positive Psychology & Wellbeing*. 6(2): 1062 – 1077.

²² منذر فتاح، 2010، تطور النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو. رسالة ماجستير. معهد الدراسات الإقليمية. جامعة القدس.

²³ خليل الشقاقي، 1995، الانتخابات وشرعية النظام السياسي في الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني، نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

²⁴ بهاء فاروق، 2002، حكاية فلسطين، القاهرة: هلا للنشر والتوزيع.

²⁵ ممدوح نوفل، 1999، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج. الحلقة الأولى بعنوان نشوء النظام السياسي الفلسطيني.

²⁶ سامر بني عودة، 2017، مرجع سابق، ص2

²⁷ جواد إسماعيل، 2017، مرجع سابق، ص2

²⁸ أيمن يوسف، 13-15 / 2006/2. "إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين الضغط الخارجي والمطالب الداخلية"، ورقة قدمت إلى مؤتمر بعنوان: تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الإنسحاب الإسرائيلي، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة.

²⁹ ثامر الخزرجي، 2004، النظم السياسية الحديثة والسياسة العامة، عمان: دار مجدلوي للنشر والتوزيع.

³⁰ جورج جقمان، وآخرون، 2013، "تجربة النظام السياسي الفلسطيني في ظل السلطة الفلسطينية"، في أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة. 63-82، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

³¹ Mahler. Gregory, 2006, Comparative Politics an International and Cross National Approach. New Jersey: Prentice Hall.

³² أحمد مصلح، سرور صالح، 2013، طبيعة النظام السياسي الفلسطيني وإشكاليات التداول السلمي، في أوراق في النظام السياسي الفلسطيني وانتقال السلطة، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية. 129-156.

³³ أبراش، إبراهيم. 2004. النظام السياسي الفلسطيني: إصلاح أم تغيير جذري؟، موقع المعهد الوطني الفلسطيني <https://palnation.org>، متوفر على الرابط، <https://shortest.link/cyK>

³⁴ المقصود بالمفكر "ألموند وباول" هما غابرييل ألموند (Gabriel Almond) وغونتر باول (G. Bingham Powell Jr.)، وهما من أبرز منظري العلوم السياسية المقارنة في القرن العشرين. قدما معاً إسهاماً مهماً في فهم الأنظمة السياسية من خلال المدخل البنائي-الوظيفي.